في حوسبة اللّبس اللّغوي

د٠ سرور اللحياني (*)

مقدمة :

يقارب الباحث المختصّ في اللّغة التراث النحوي العربي والمعرفة اللّسانيّة الحديثة وعيا بوجود أوجه تعالق واسترسال بين الدّرس اللّغوي القديم والحديث. وهو يدرس بمساءلته هذين المجالين طبيعة الجهاز اللّغوي للكشف عن مظاهر انتظامه، إذ بغيابه ابتعاد عن المعايير الكليّة الكونيّة. ومن المباحث التي ارتبط وجودها بالخروج عن بنية النظام وأدرجت في باب فساد الملكة اللغويّة ظاهرة اللّبس اللّغوي التي تلحق الملفوظات (مفردات وتراكيب).

لقد انتبه اللّغويون القدامى والمحدثون إلى طبيعة هذه الظاهرة في الكلام البشري. كانت مبحثا لغويّا حاضرا في غياب وجليّا في خفاء في مدوّنة الأمهات والشروح[1] داخل مختلف المسائل اللّغويّة التي خاضوا فيها. درسوا الإمكانات التي تحدث فيها ظاهرة اللّبس في الكلام، وبحثوا في مواطنها وصورها لدى المتكلّمين وفي الأسباب التي جعلتها تقترن بمفاهيم الإبهام والغموض وعدم الوضوح واختلاط المعاني، وتعدد التأويلات.

اقترن هذا المبحث، في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي وبداية التسعينات، بالتطوّر النوعي الذي حدث في مجال البحث اللّساني التّوليدي الحديث، فنتج عنه فهم أعمق للجهاز اللّغويّ وهندسته الدّاخليّة. ومثّل المنوال الأدنوي (Chomsky١٩٩٥- ٢٠١٤) علامة بارزة في هذا التطوّر لاهتمامه

(*) كلية الآداب بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن – المملكة العربية السعودية.

بدراسة طبيعة هذا الجهاز وسعيه إلى الاستدلال على أطروحة كلّيّة اللّغة وقدرتها على التعبير عن الفكر.

ندرس في هذا البحث "ظاهرة اللّبس اللغوي"، ونستند في مقاربة هذا البحث إلى فرضيّة أساسيّة مفادها أن البنية النّحويّة في شكلها البسيط أو المركّب عمليّة حركيّة قصديّة منتظمة تتعالق وتتمازج في أشكال تكراريّة تختزن المعنى في كلّ عمليّة نظم لطور من أطوار اشتقاق البنية. وتتعيّن خصائصها من خلال البحث في كيفيّة اشتغال اللّغة الدّاخليّة (Internal Language) باعتبارها فضاء ذهنيّا مجرّدا تتحكّم فيه علاقات تركيبيّة داخليّة.

وتتفرّع عن هذه الفرضيّة فرضيّة ثانية تعتبر أنّ اللّغة الدّاخلية تفسّر تفاعل النّظام الحسّي-الحركي (Sensorimotor) مع النّظام الإدراكي- القصدي ((Conceptual-Intentional(C-I) والتّواجه بين الصّورة الصوتيّة (Phonological Form) والصّورة المنطقيّة (Logical Form). فتتجلّى علاقة البنية التركيبيّة بالبنية الدّلاليّة بحثا في كيفية انتظام هذه الأنظمة في الذّهن.

وواجه تصوّرنا لهاتين الفرضيّتين إشكالية أساسيّة تتعلّق بمدى قدرة اللّغة على تفسير ظاهرة اللّبس. فاعتبرنا أنّ البحث في الخصائص التصوريّة لهذه الظّاهرة، يمكّن من مساءلة طبيعة الجهاز اللّغوي وأنظمة اشتغاله ودراسة أشكال التّواجه بين اللّفظ والمعنى في المستوى الصوتمي والصرفمي والمعجمي والدلالي والمركبي.

ووعيا بأهميّة ظاهرة اللّبس في الدّرس اللّغوي، نفسّرها داخل المستوى اللّغوي الذي تحدث فيه مفترضين أنّ لوجودها مبرّرات في كلّ بنية نحويّة. فنبحث في القسم الأوّل، من هذا البحث مدى قدرة اللّسانيات الحديثة والنّظريّة النّحويّة العربيّة على تفسير الظواهر اللّغويّة الملتبسة، في مقتضيات الانتظام في

بنية الملفوظات (مفردات وتراكيب). ونرمي من خلال ذلك إلى إبراز حضور هذه الإشكاليات في أذهان النّحاة القدامى ووعيهم بهذا المبحث بدراستهم له في مختلف المستويات اللّغويّة، فنؤكد قيمة التراث النّحوي العربي، وإن اختلفت المصطلحات بين القديم والحديث، ونسائل ما كتب حول هذه الظاهرة اللّسانيّة الحديثة تواصلا واسترسالا.

ونبحث في القسم الثاني في مقتضيات الحوسبة في اللّسان العربي، باعتبارها عمليّات ذهنيّة قادرة على تفسير خصائص الملكة اللغويّة، ونتخذ المنوال الأدنوي منطلقا لشرح العلاقات الجامعة بين العناصر المعجميّة في البنية الواحدة واختبار المقاييس التي تفسّر الجمل الممكنة وتحويلاتها المتشابكة.

ونقدّم في القسم الثالث أهمّ المقاييس (Parameters) التي تستوجبها حوسبة اللّبس (Computation of Ambiguity)، حتى يتمكّن الدّارس من فحص مقتضيات الانتظام.

١-الانتظام في بنية الملفوظات

ندرس مظاهر الانتظام في بنية الملفوظات في المستوى الصوتمي والصرفمي والمعجمي والدلالي والمركبي؛ لأنّ ظاهرة اللّبس في اللّغة لا تتعلّق بالمستوى المركبي فحسب، بل بكلّ المستويات التمثيليّة التي يتجلّى فيها التفاعل بين الصورة الصوتميّة والصورة الدلاليّة. ونسائل في كلّ عنصر أشكال هذا التواجه في الدّرس اللّغوي الحديث والقديم.

١-١-اللّبس في المستوى الصوتي

تمكّن الدّراسة الصوتيّة، وهي من الأسس الهامّة التي قام عليها المنوال الوظيفي، من تجاوز أشكال اللّبس التي يمكن أن تقترن باللّفظ الواحد مستقلا عن التركيب، لأنّ الصواتم محدودة قابلة للضبط.

نتبنى في هذا الإطار تعريف أندري مارتيناي (André Martinet) للّغة. فهي نظام وظيفيّ يمكّن من التعبير والتبليغ والتّواصل، يرتّب الأشياء والموجودات وفق خصوصيات الحياة الاجتماعيّة وتصوّر الإنسان لعناصر الوجود. نفسّر بفضل هذا النّظام مختلف مظاهر التعدّد اللّغوي باعتبارها ظواهر ناتجة عن خصوصيّات في التعامل مع الواقع في اللّسان الواحد وفي الألسنة المختلفة. والقول بأنّ اللّغة إنجازات صوتيّة اعتباطيّة قول ساذج لا يتماشى مع تلك الخصوصيات. فاللّغة أداة الفكر، والفكر تنظيم للتجربة الاجتماعيّة.

ساهم مفهوم التقطيع المزدوج (La Double Articulation) الذي تجلّى خاصّة في كتاب مارتيناي "مبادئ اللسانيات العامّة" (Eléments de linguistique générale) في التمييز بين الدّراسة التركيبيّة والدّراسة الصوتميّة، وقطّع بمقتضاه الكلام البشري إلى لفاظم (Monèmes) وصواتم (Phonèmes).

ينجلي الغموض في الدّراسة الصوتميّة، باعتبارها اختبارا لبنية العناصر الدّالة، بالبحث في طبيعة العلاقة القائمة بين الصواتم المشكّلة للعنصر المعجميّ المستقلّ عن التركيب. ويمكن مقاربتها بدراسة خصائص الصواتم التّمييزيّة أو رتبتها أو اعتمادا على خاصيّة الاستبدال (La Commutation).

يكون التمييز بين الصوتم والصوتم في السّلسلة الكلاميّة على أساس قيمة خلافيّة تسند سمة تمييزية ما إلى صوتم وتسند ما يخالفها إلى غيره، ويترتّب على اختلاف البنية الصوتميّة اختلاف في المعنى. وبمقتضى هذه الخاصيّة يمكن التمييز في العربيّة بين الحروف المشتركة في المخرج من خلال سمتي الجهر والهمس، أو سمتي التفخيم والترقيق.

وتتعلّق بسمتي الجهر [٢] والهمس [٣] سبعة أزواج هي" الباء والفاء، والذال والثاء ، والدال والتاء ، والزاي والسين ، والجيم والشين ، والغين والخاء ،

والعين والحاء " (ن: البكوش،١٩٨٧، ص ص ٤٢-٤٧). وتتعلّق بسمتي الترقيق والتفخيم ثلاثة أزواج متقابلة هي" الذّال والظّاء، والتّاء والطّاء، والسّين والصاد"(نفسه، ص ٣٨- ٤٨).

تفيد رتبة الصوتم كذلك في التمييز بين معاني اللّفاظم. إنّها عمليّة تبادل موضعي بين الصواتم يترتّب عليها تمايز دلاليّ. وهي تلتقي مع قاعدة تقليب الأبنية التي حصر بفضلها الخليل بن أحمد الفراهيدي البنى حصرا رياضيا مكّنه من تبيّن وجوه الثنائيات والثلاثيات والرّباعيات، وقاعدة المهمل والمستعمل التي ميّز بفضلها بين العناصر المعجميّة الدّالة والعناصر المعجميّة غير الدّالة التي استخلصها من التطبيق على معجم العربية وضمنها مقدّمة "كتاب العين"[٤] (الفراهيدي، ١٩٨٨، ١/٤٧-٦٠). ومثالنا على ذلك باب الخاء والسين والرّاء الذي ميّز بمقتضاه بين أربعة جذور مستعملة هي "خ س ر" و "خ ر س" و" س خ ر" و" ر س خ". صاغ منها العنصر المعجمي الدّال " خسر" (بفتح العين وكسرها) الذي يفيد "نقص" و"أضاع " و"بدّدَ" و" فسدَ" و" هَلَكَ" (نفسه ،١٩٥/٤). و "خرِس" الذي يفيد "ذهب كلامه " و"انعقد لسانه" و"عجِز عن الكلام" (نفسه، ١٩٥/٤). و"سخِر" الذي يفيد "هزئ" و"احتقر" و"استهزأ" (نفسه،١٩٥/٤). و"رسخ" الذي يفيد "ثَبَتَ" و "تمكّن" (نفسه،١٩٦/٤).

يُمْكِن التمييز بين اللّفاظم ، أيضا، بتعويض صوت بصوت آخر داخل العنصر المعجميّ الواحد، ويترتّب على عمليّة الاستبدال تمايز معنوي بين مختلف الوحدات المعجميّة المولدّة تحكمها علاقات جدوليّة، كالتمييز بين **آل** (صار وتحوّل...)/ و**بال** (نَسَل وذاب ...) / و**تال** (عالج التولة أو السحر، وبه: دُهِيَ ومُنِيَ...)/ و**ثال** (حمُق وصبّ وغير ذلك)/ و**جال** (طاف ودار وتجوّل...) / و**حال** (تمّ وتغيّر وتحوّل...)/ و**خال** (ظنّ ووافق وتكبّر ...) و**دال** (دار وانقلب وانتقل من حال إلى حال...)/ و**ذال**(طال وهان وتواضع...)/

ورال (سال لُعابه)/ وزال (تنحّى وتحوّل واضمحلّ...)/ وسال (جرى وانساب وسأل ...) / وشال (رفَع وحمَل واحْتَمَل...)/ وصال(وَثَب وسطا عليه وقهره ...)/ وضال (اسم من ضلّ بمعنى انحرف)/ وطال (علا وارتفع وأنْعَمَ...)/ وظال (ظالّ: اسم من ظلّ بمعنى دام واستمرّ)/ وكال (حدّد مقدار الشيء بواسطة مكيال وقاس...)/ ولام (وبّخ ونبّه ...)/ ومال (رَغِب في وحاد وانحرف...) / ونال (وَصَل وحصل وأدرك...) / وهال (خاف ورُعِب ودَفَع...) / ووال (والٍ: اسم فاعل من وَلِيَ).

١-٢- اللّبس في المستوى الصّرفمي

اقترنت ظاهرة اللّبس في المستوى الصّرفميّ بالبنية الاشتقاقية للعنصر المعجمي باعتبار أن اللّغة العربيّة لغة اشتقاقيّة. تجلّت خاصّة من خلال تعدّد الأبنية في العربيّة واشتراك بعضها في الدّلالة على أكثر من معنى واحد.

كانت وثيقة الصلة بتصنيف المصادر لاعتبار النّحاة اسم الحدث مشتقا تتولّد منه سائر الأسماء. ميّزوا بين القياسي والسماعي، ونسبوا السماعيّ إلى أبنية الثلاثي المجرّد. وقد بيّن الأستراباذي في "شرح الكافية " أنّ أبنية المصادر السماعية تبلغ حوالي اثنين وثلاثين بناء(ن، الأستراباذي،١٩٩٥،١٩٣/٢) .

أرجع النّحاة هذا التّعدّد إلى اختلاف الحقول الدلاليّة التي تنتمي إليها المصادر السماعيّة، وإلى الاختلافات اللّهجيّة بين القبائل العربيّة، فسيبويه يقول: " **وقالوا: طَوِي يَطْوَى طَوىً وهو طيَّان. وبعض العرب يقول: الطِّوى فيبنيه على فِعَلٍ؛ لأن زنة فِعَلٍ وفَعَلٍ شيءٌ واحد ليس بينهما إلا كسرة الأوّل**" (سيبويه،١٩٩٠، ص٢٢).

درسوا علاقة المبنى بالمعنى وعلّلوا هذه الظاهرة برصد الخصائص التمييزية التي تسم البنية. وقرنوها بمعايير وسميّة تصنيفيّة تتصّل بنيتها الصوتميّة وبنيتها الصرفميّة وبنيتها الدلاليّة وبنيتها المركبيّة.

انبنى التعليل الصّوتميّ على سمة الخفّة في مقابل الثقل، فالأستراباذي يقول:

" **والغالب في مصدر الأدواء من غير باب فَعِل المكسور العين الفُعال، كالسُّعال والدُّوار، والعُطاس، والصُّداع، ويشاركه في لفظ السّواف فَعَال بالفتْح؛ لاستثقال الضم قبل الواو**" (الأستراباذي،١٩٧٥،١/ ١٥٤-١٥٥).

وتعلّق خاصّة بالحركات فتجلّى في قول سيبويه أثناء حديثه عن أبنية المصادر:

" **الكسرة أخفّ عليهم من الضمّة، ألا ترى أنّ فَعِل أكثر في الكلام من فَعُل، والياء أخفّ عليهم من الواو وأكثر(...) وليس شيء أكثر في كلامهم من فَعَل. ألا ترى أنّ الذي يخفِّف عَضُدًا وكَبِدًا لا يُخفِّف جملًا**" (سيبويه، ١٩٩٠، ٤/ ٣٧).

وفّرت المدونة النّحويّة العربيّة، كذلك، السّمات الصرفميّة الاشتقاقيّة والتصريفيّة للتمييز بين الأبنية، كالتمييز مثلا بين سمة □+ مؤنث□ وسمة □+ مذكر□ ، فنقول (هي" تَذْهَبُ")، و(أنتَ "تَذْهبُ")، و(وهي "تَلْعَبُ") و(أنت "تَلْعَبُ")، و(هي "تَكْسِرُ")، و(أنت "تَكْسِرُ")؛ والتمييز بين مقولة الفعل ومقولة الاسم نحو "ذَهبَ" في "ذهب الطالب إلى الكليّة" و"ذَهَبٌ" في "ذهَبُ الفتاة لامع" ، و "لَعِبَ" و "لَعِبٌ"، وَ "كَسَرَ" و "كَسْرٌ"...؛ والتمييز بين المجرّد والمزيد في "تَدْخُلُ" في قولنا: "تدخل الفتاة الغرفة"، و"تَدَخّلَ" في قولنا: "تَدَخَّل الفتى في الحوار".

قرن النّحاة، لتضييق مجال السماع، السّمات الدلاليّة بالحقل الدّلالي الذي تنتمي إليه هذه الأبنية. تجلّى من خلال تمييزهم بين دلالة المصادر على الحِرف والألوان والأدواء والأمراض والأصوات والاضطراب والحركة وغير ذلك، وتمييزهم بين الأسماء الدّالة على غير الصفة (المصادر) والأسماء الدّالة على

الصفة (اسم الفاعل، الصفة المشبهة، اسم التفضيل، أسماء المبالغة، اسم المفعول، الاسم المنسوب، والاسم المصغر).

انتبهوا كذلك إلى دور السّمات التركيبيّة في بيان ما يلتبس، فاعتبر بعضهم أنّ كلّ زيادة في المبنى يترتّب عليها معنى جديد حادث، وفي هذا المعنى يقول ابن جنّي، في الخصائص:

" **فإذا كانت الألفاظ أدلّة المعاني، ثمّ زيد فيها شيء، أوجبت القسمة له زيادة المعنى به. وكذلك إن انحُرِف به عن سَمْتِه وهَدَيَتِه كان ذلك دليلًا على حادثٍ مُتَجدِّدٍ له**" (ابن جني، ١٩٨٨، ٢٧١/٣).

تمكّن جداول السمات من رصد الخصائص التمييزيّة التي تسم البنية في المستوى الصرفمي. وتفسّر هذه المعايير الطاقة الاشتقاقيّة لهذه المقولات التي تعكس فكرا تأليفيا منتظما.

١-٣-اللّبس في المستوى المعجمي

تقترن ظاهرة اللّبس في المستوى المعجمي بتعدّد المعاني المستفادة من العنصر الواحد. يفترض التّعدد الدلالي ثراء اللّغة ومرونتها، لكنّ هذه الظّاهرة كثيرا ما ارتبط وجودها في أذهان الدّارسين بالغموض وغياب الجلاء. وبدل أن يكون التّعدد مظهرا من مظاهر حيوية اللّغة وإبداعيتها، اعتبر مظهرا من مظاهر اللّبس لانعدام الوضوح.

وساهمت عوامل كثيرة في وجود هذه الظّاهرة اللّغويّة الطبيعيّة في اللّغة العربيّة، أهمّها كثرة اللّهجات في البلاد العربيّة، وما يمكن أن يلحق ببعض العناصر المعجميّة من تطوّر عبر الزمن يؤدي إلى اختلافها بإبدال الحروف أو حذف بعضها أو بالإضافة أو بالمزج أو بالنحت أو غير ذلك.

وتحضر قضية التّعدد الدلالي عند اللّغويين في ظاهرتين على الأقلّ هما الترادف والاشتراك اللّفظي(٥). ويدرس هذان المبحثان المعجميّان في إطار القضايا المنهجيّة التي كثيرا ما تعترض الباحث المختصّ أثناء مقاربته المستويات اللّغويّة التي يتجلّى فيها اللّبس.

الترادف (Synonymy) هو إطلاق أكثر من اسم واحد على مسمّى واحد، ويمكن لهذه المسميات أن تعوّض بعضها بعضا. فهو: " **توالي الألفاظ المفردة الدّالة على شيء واحد باعتبار واحد**" (الجرجاني، ١٩٧١، ص٣١؛ والسيوطي، ١/ ٤٠٢؛ والزبيدي، ٩/١).

وقد اختلفت مواقف اللّغويين العرب القدامى من هذه المسألة، وانقسمت إلى نزعتين: كانت الأولى رافضة لظاهرة التّرادف منكرة لها وتعتبر أن كلّ ما يظنّ من المترادفات في العربية من المتباينات، ويمثّل هذه النزعة اللّغويون الذين يعتبرون أنّ التواصل اللّغوي لا يحتاج إلى التّرادف (ن: الجرجاني ،١/ ٤٠٢؛ التهانوي ١٨٨٤، ١/ ٥٧٨).

وتقرّ النزعة الثانية بوجود التّرادف في اللّغة وتعتبره مظهرا من مظاهر ثراء الرّصيد اللّغوي العربي (السيوطي، ١/ ٤٠٢). ويرجع ذلك إلى سببين: السبب الأوّل هو اختلاف الألسنة في تسمية الشيء الواحد وإطلاقها ألفاظا مختلفة عليه. والسبب الثاني هو الاستعمال الذي ينشأ عن التّطور ولا يكون بحسب الأصل.

وحظيت هذه المسألة بعناية المعجميين والمصطلحيين المحدثين، فكانت لهم مواقف وسط أرادوا بها تجاوز الاختلافات الناشئة بين اللّغويين، نخصّ بالذكر منهم أعضاء مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة (ن، الحمزاوي، ١٩٨٨،ص ١٦٤-١٦٩)، فقد أقرّوا من جهة بتأصل ظاهرة التّرادف في اللغة العربية لأنها دليل على قدرة اللّغة العربيّة التعبيريّة، واتخذوا في شأنها قرارين قصد التّمكن من التمييز

أثناء وضع المصطلحات بين معنى المصطلح العام ومعناه الخاص. والقرار الأوّل هو:

" **الاصطلاحات العلميّة والتقنيّة والصناعيّة يجب أن يقتصر فيها على اسم واحد خاصّ لكلّ معنى** " (أحمد وآخرون، ١٩٦٣، ص ١٤١).

والقرار الثاني هو:

" **في شؤون الحياة العامّة يختار اللّفظ الخاص للمعنى الخاصّ. فإذا لم يكن هناك لفظ خاصّ أتى بالعام ويخصّص بالوصف أو بالإضافة**" (نفسه، ص ١٤٢).

وقد عبّر مصطفى الشهابي [٦]، وهو من الأعلام الذين أسهموا في ترقيّة اللّغة العربيّة، عن بعض الاحتراز من موقف مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة من التّرادف، وأقرّ بعدم قدرة واضع المصطلحات على التقيّد بمصطلح عربيّ واحد لأنه لا يملك حقّ ترجيح مصطلح عربي ما على آخر إذا تساويا أو تقاربا في أداء معنى المصطلح الأجنبيّ. واعتبر أنّ هذا الحقّ – أي ترجيح مصطلح عربيّ على آخر– هو عمل يضطلع به مجمع اللّغة العربية بالقاهرة (الشهابي ، ١٩٨٢، ص(ب)).

وقد لاحظنا أنّ عدد المترادفات في "معجم الألفاظ الزّراعية" لمصطفى الشهابي، وهو قاموس مصطلحي علمي مختص، بلغ التسعة، وأنّ وجود هذه الظاهرة في هذا الصّنف من القواميس من شأنه أن يفقد المصطلح العلمي كلّ ما يمكن أن يتّصف به من دقة وخصوصيّة. لذلك رأينا أنّ اللّجوء إلى التّرادف في وضع المصطلحات يجب أن يقيّد بالضرورة حرصا على الدّقة التي يجب أن يتّصف بها المصطلح العلمي، ويمكن تجنّبه لاتساع المعجم العربيّ. نمثّل لذلك بالمصطلح الفرنسيّ "Accident" الذي ترجمه الشهابي بثلاثة مترادفات هي "حَادِث" و "حَدَث" و"إصابة"، وعرّفه بقوله: "**ج حوادث وأحداث، كالبَرَد والصقيع والإصابة بالآلات الميكانيكيّة**" (نفسه، ص٨). والحادث في القاموس اللّغوي العامّ هو

ترجمة لـــ (Accident). وهي مفردة تطلق عادّة على كل حدث حزين (Evènement malheureux) قد يكون حادث سير أو سيارة أو عمل، وعلى كلّ طارئ (Evènement imprévu) جديد (Evènement nouveau– qui existe depuis peu de temps) تنتج عنه مصيبة أو كارثة (Evènement catastrophique). ويمكن أن نعدّ (Accident) أحد هذه الحوادث.

إنّ القول بالتّرادف يتعارض مع ما تتّسم به العربيّة باعتبارها لغة اشتقاقيّة من ثراء لغويّ. والثّراء لا يعني عدم توفرها على فروق دلاليّة تميّز بين العناصر المعجميّة، بل دليل على اتّساع قاموسها وقدرته على التّمييز بين معاني الألفاظ اللّغويّة العامّة والرّصيد المصطلحي العلميّ العربي المختصّ.

لذلك ألّف العرب كتبا في الفروق اللّغويّة نحو كتاب "معجم الفروق اللغويّة" لأبي هلال العسكري (ت٣٩٥هـــ). ضمّنه، مثلا، تمييزا بين التّمام والكمال فـــي قوله:

" **الإتمام لإزالة نقصان الأصل. والإكمال لإزالة نقصان العوارض بعد تمام الأصل. قيل: ولذا كان قوله تعالى: "تلك عشرة كاملة "أحسن من تامّة؛ لأن التّام من العدد قد علم، وإنّما نفي احتمال نقص في صفاتها. وقيل: تمّ: يشعر بحصول نقص قبله. وكمل لا يشعر بذلك. وقال العسكري: الكمال اسم لاجتماع أبعاض الموصوف به. والتّمام اسم للجزء الذي يتمّ به الموصوف. ولهذا يقال: القافية تمام البيت، ولا يقال كماله. ويقولون: البيت بكماله أو باجتماعه**" (العسكري، ص ٥).

وميّز كذلك بين السّرور والفرح بقوله:

"**إن السّرور لا يكون إلا بما هو نفع أو لذة على الحقيقة، وقد يكون الفرح بما ليس بنفع ولا لذة كفرح الصبي بالرّقص والعدو والسباحة وغير ذلك ممّا**

يتعبه ويؤذيه ولا يسمّى ذلك سرورا، ألا ترى أنك تقول: الصبيان يفرحون بالسباحة والرقص ولا تقول: يسرّون بذلك (...) وصيغة الفرح والسّرور في العربيّة تنبئ عمّا قلناه فيهما، هو أنّ الفرح فعل مصدر فعل فعلا وفعل المطاوعة والانفعال فكأنه شيء يحدث في النّفس من غير سبب يوجبه، والّسرور اسم وضع موضع المصدر في قولك: سرّ سرورا، وهو فعل يتعدّى يقتضي فاعلا فهو مخالف للفرح من كلّ وجه، ويقال فرح إذا جعلته كالنسبة وفارح إذا بنيته على الفعل، وقال الفراء: الفرح الذي يفرح في وقته، والفارح الذي يفرح فينا يستقبل مثل طمع وطامع" (نفسه ، ص ١٠٤).

يقابل الاشتراك اللّفظي (Homonymy) التّرادف، لاقترانه بوحدة اللّفظ وتعدّد المعنى. وقد عرّفه جلال الّدين السيوطي في كتابه المزهر (ت٩١١هـ) بقوله:

" **هو اللفظ الواحد الدّال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة**" (السيوطي ، ٣٦٩/١).

وقد أقرّ أغلب اللّغويين بجواز هذه الظاهرة، ويتمثّل ذلك – أي جوازها– في أنّ تقع من واضعين لتفيد معنيين مختلفين، ويشتهر اللّفظ في إفادة المعنيين، أو أن تقع من واضع واحد لغرض الإبهام على السامع، أو أن تقع لأنّ الألفاظ متناهية والمعاني غير متناهية (نفسه، ١/ ٣٦٩). ويذهب البعض إلى رفض الاشتراك ضرورة لما قد يثيره من قضايا، ولتجاوز كلّ ما من شأنه أن يوقع في الإبهام والخلط (نفسه، ص ١/ ٣٦٩).

وقد برز هذا الخلاف بجلاء عندما قام اللّغويون العرب المحدثون بنقل العلوم الأعجميّة إلى اللّغة العربية، إذ إنّهم احتاجوا عند الترجمة إلى نقل مصطلحين أعجميين أو أكثر في مجال علمي واحد بمصطلح عربي واحد؛ لأن استعمال

مصطلح واحد في أكثر من مجال علمي واحد لا يعتبر اشتراكا لغويّا، بل هو تعبير عن اختلاف في المفاهيم. فكلّ مصطلح له مفهوم خاصّ به يفيده في المجال العلمي الذي ينتمي إليه.

لقد نقل الشهابي في " معجم الألفاظ الزراعية" بالمصطلح العربي الواحد أكثر من مصطلح أعجميّ واحد. وتبلغ المصطلحات الأعجميّة التي تقابل بمصطلح عربيّ واحد الخمسة، إلا أنّها لم تكن بنفس الدّرجة من التواتر. ومن أمثلة ذلك ما أشرك فيه الشهابي مصطلحا عربيّا واحدا في نقل أربعة مصطلحات فرنسيّة ومثاله مصطلح "حَوض" الذي قابل به المصطلحات الفرنسيّة "Aquarium" وهو "**إناء أو بركة يملآن [كذا] ماءً ويُجعلان مسبحا أو مَربًى للسمك أو للنباتات المائيّة**" (الشهابي ، ١٩٨٢، ص٤٨) ؛ و"Bassin" وهو "**مصنع طبيعي أو صنعيّ للسقي في الحدائق**" (نفسه، ص٧٩)؛ و" Etang" بركة تكون " **طبيعية أو صنعيّة لتربية السّمك خاّصة**" (نفسه، ص ٢٥٩)؛ و"Planche " وهو " **مستطيل من أرض البستان حوله أعضاد تسهل السقيا ، أو حوله طريق ضيّق أو منخفض كما في أوربة**" (نفسه، ص ٥١٨).

لم ينقل الشهابي هذه المصطلحات بالمقابل العربي "حوض" فقط بل جعل له مرادفات، فنقل مصطلح "Aquarium" بـــ"حوض" و "مَربى المائيات"، ومصطلح "Etang" بـــ "حوض" و"بركة"، ومصطلح "Planche" بـــ"سَبكة" و"مَسْبكة" و "شَرْبة" و"حوض". و كان بإمكانه أن يتجنّب هذا الاشتراك باختيار أحد المصطلحات المرادفة الملائمة للحوض في كلّ مصطلح فرنسيّ، كأن يكون مصطلح "مَربى المائيات" مقابلا لـــ "Aquarium"، و"حوض" مقابلا لـــ "Bassin"، ومصطلح "بِركة" مقابلا لـــ"Etang"، ومصطلح "سَبكة "أو "مَسبكة" أو "شربة" مقابلا لـــ "Planche".

تمثّل ظاهرة الاشتراك اللّغوي إحدى المشاكل المنهجيّة التي اعترضت واضعي المصطلحات العلميّة في العلوم العربيّة، وهي دون شك مؤدية إلى إفقاد المصطلح العلميّ الدّقّة والخصوصيّة – أهمّ ما ينبغي أن يتّصف به– وإلى إخراجه من المجال المصطلحي الدّقيق إلى المجال اللّغوي العامّ.

وليس الاشتراك بمرفوض في المجال المصطلحي، فإنّه جائز كلّما اختلفت المجالات وتنوّعت الاختصاصات، فقد يشترك المصطلح العربي الواحد في نقل مصطلحين أعجميين أو أكثر من علوم مختلفة، وقد وُجد ذلك في العربيّة منذ القديم ولم يعدَّ من الهنات. لكنّه لا يقبل في المجال العلمي الواحد.

لا يقبل الاشتراك، أيضا، في القاموس اللّغوي العامّ؛ لأنّ حركة السّمات كفيلة برفع اللّبس. تمكّن السمات التركيبيّة من التحديد المقولي للعنصر المعجمي، وتمكّن السمات الدّلاليّة من تحديد المحتوى الدلالي للعنصر المعجمي (الحقل الدلالي، سمات عامّة، سمات متفرعة عنها...). نمثّل لذلك بالمثالين التاليين:

(١) رَأَيْتُ عَيْنَهُ تَدْمَعُ.

(٢) شَرِبْتُ مِنَ العَيْن.

فـــ"العين"(اسم) ينتمي إلى حقل الرؤية أو الإبصار، وهو في (١) يتّسم بسمة □– إنسان□، و□+ حاسّة □ (عضو الإبصار للإنسان والحيوان) ؛ وفي (٢) يتّسم بسمة □– إنسان□، □+ منبع الماء □ (ينبوع الماء ومجراه).

١-٤-اللّبس في المستوى الدّلالي

يمكن أن تفيد بنية الملفوظات مفردات أو تراكيب أكثر من معنى، نمثل لذلك بالمثال(٣):

(٣) رأيت عَينَيْ هند (المتوكّل، ١٩٩٥،ص١٣٢).

بيّن المتوكّل أن اللّبس الدّلالي- ويسمّيه التباسا- ناتج عن دلالة العنصر المعجمي "عَيْنَيْ" على معنيين، الأوّل هو المعنى الحقيقي فهو "عضو الإبصار"، والثاني هو المعنى المجازي فالعينان يحيلان على "جاسوسين". وقد مكّن تمييز هذا الباحث بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي من رفع اللّبس، ففي تحليله للبنيتين إقرار بوجود نظام يتحكّم في بنية الملفوظات يجنّبها الالتباس.

بحثنا عن الظواهر التي تعدّ ملبسة في المستوى الدّلالي، فتبيّن لنا أنّ جهل المتلقي للسان من الألسنة أو للهجة من اللّهجات قد يكون متسبّبا في الغموض وعدم الوضوح وتعدّد التأويلات، نمثل لذلك بـــ (٤) و(٥):

(٤) "عطيتو الضو الأخضر" (أعطيته الضوء الأخضر)

(٥) عَيْن الصبيّة مالحة.

لا دلالة للبنية (٤) إذا كان المتلقي لا يُتقن اللّهجة التونسيّة التي استعارت المعنى من قانون الطرقات. فهي تفيد معنى الجواز والسماح كدلالة الضوء الأخضر على فسح المجال لسير السيارات. في حين تقبل البنية (٥) تأويلين على الأقل نستخلصهما من الكلام المستعمل: الأوّل أنّ عين الفتاة حاسدة مؤذية، والثاني يدركه كلّ من يعرف "عين الصبيّة " في قربص في الشمال التونسي ويفهم أنّ المقصود هو مذاقها.

بينّا، من خلال (٤) و(٥)، أنّ اللّبس الدّلالي لا يتعلّق بالمعنى المعجميّ للبنية، بل بالمعاني المجازيّة الحافّة التي دخلت المعجم وصارت تعبّر عن خصوصيّات الحياة الاجتماعيّة وتصوّر المجموعة اللّغوية المتحدّثة بها لعناصر الوجود.

تخضع بنية الملفوظات مفردات وتراكيب، إذن، لنظام وسميّ يرتّب الأشياء والموجودات ويمكّن من التعبير والتواصل والتبليغ. تساعد، تبعا لذلك، دراسة

هذا النّظام على فهم الجهاز اللّغوي وهندسته الداخليّة وتفسير تعدّد إمكانات التأويل.

١-٥-اللّبس في المستوى المركّبي

اقترنت ظاهرة اللّبس في المستوى المركّبي بقضايا اللّبس البنيوي، تجلّى ذلك خاصّة من خلال سعي المنوال الأدنوي في المقاربة التوليديّة إلى الكشف عن آليّات التّوليد في اللّغة باعتبارها نظاما معقّدا من النّاحيّة البنيويّة والوظيفيّة لتفسير الظّواهر اللّغويّة، وتمثيل البنى اللّغويّة تمثيلا يحاكي القدرة اللّغويّة والكفاية الذّهنيّة.

وقد بيّن بولوك أثناء بحثه في قضايا اللّبس البنيويّ (Ambiguité Structurale) في إطار دراسته لخصائص اللّغة الدّاخليّة أنّ العمليات الحوسبيّة تضعنا أمام إمكانيات متعدّدة لتأويل التركيب الواحد، واستدلّ على ذلك بالبنية التالية:

(٦)Marie frappera l'homme avec un parapluie (Pollock,١٩٩٧,p٥).

(ماري ستضرب الرّجل بالمطريّة).

يفهم من هذه البنية معنيان على الأقل نحو (٧أ) و(٨أ):

(٧)a- C'est l'homme que Marie frappera avec un parapluie.

(٨)a- C'est l'homme avec un parapluie que Marie frappera(Pollock, ١٩٩٧,p٥).

ولّد تغيّر رتبة المفردات في (٧أ) و(٨أ) اختلافا دلاليّا، ويستفاد من ذلك أنّ دلالة البنية مستمدّة من دلالة مكوّناتها ومن تراتبها. تعتبر هذه الأطروحة أنّ كلّ دلالة هي دلالة تركيبيّة، وهي ترتبط بمبدأ أساسيّ قام عليه المنوال الأدنوي مفاده أنّ التّحكّم في اللّغة هو تحكّم في مقاييس فهم بنى اللّغة.

وبما أنّ التحويلات تقوم بدور أساسيّ في نحو شمسكي، يمكن أن نشتق من (٧أ) البنيتين التاليتين:

(٧b)–Quel Homme Marie frappera t–elle avec un parapluie ?

(٧c) –L'homme a été frappé avec un parapluie.

ويمكن أن نشتق من (٨أ) البنيتين التاليتين:

(٨b)– Quel Homme avec un parapluie Marie frappera t–elle ?

(٨c)– L'homme avec un parapluie a été frappé.

لا يقوم التحويل بدور وصفيّ فحسب، بل يضطلع بدور تفسيريّ، كالتمييز بين بنية أسند فعلها إلى الفاعل نحو(٦) وبنية أسند فعلها إلى المفعول نحو (٧ج) و(٨ج)، وبين بنية إنشائية طلبية نحو (٧ب) و(٨ب) وبنية خبريّة نحو(٦).

تتوفّر اللّغة على آليات داخليّة قادرة على رفع اللّبس تميّز بين (٧أ) وما تولّد عنها من بنى و(٨أ) وما تولّد عنها من بنى. فيستفاد من البنية (٧أ) أنّ "ماري ستضرب الرجل بالمطرية"، ومن البنية (٨أ) أنّ "ماري ستضرب الرجل صاحب المطرية". فكيف يمكن رفع اللّبس؟

تساعد التأويلات الدّلاليّة المتعدّدة للبنية الواحدة على تفسير القصد من البنية. وقد بيّن بولوك أنّ الإنسان يتميّز بقدرة لغويّة تمكّنه من تحديد المكوّنات المباشرة للبنية اللغويّة وتأويلها بكيفيّة ترفع كل إمكانات اللّبس. ويمكن، تبعا لذلك، التمييز بين (٧أ) و(٨أ) دون الوقوع في أي ضرب من ضروب اللّبس التركيبيّ فالدلاليّ. فتفيد (٧أ) (٩)، وتفيد (٨أ) (١٠).

(٩)[[Marie] [frappera] [l'homme] [avec un parapluie]].

(١٠)[[Marie] [frappera] [l'homme avec un parapluie]].

يُمكّن الفصل بين المكوّنات المباشرة للبنية (٦) من فهم معناها. وقد دلّت مكونات البنية (١٠) على أنّ البنية تشتمل على المركّبات الممثّلة في (١١):

(١١)[[ماري] [ستضرب] [الرجل بالمطرية]].

تفيد السلسلة المعجميّة الممثّلة للمركّب الاسمي(الرّجل بالمطريّة) "الرجل صاحب المطريّة ". وتقبل هذه السلسلة التجزئة إلى مكونين هما "الرّجل" و"بالمطريّة" فنحصل على البنية (١٢) التي توافق البنية (٩):

(١٢)[[ماري] [ستضرب] [الرّجل] [بالمطريّة]].

يتغيّر المعنى فتفيد "بالمطريّة " وسيلة الضرب، وتصبح "المطريّة" أداة الضرب بعد أن كانت صفة محدّدة للرّجل الواقع عليه الضرب. يدرك القصد، تبعا لذلك، بفضل العلاقات التركيبيّة الرّابطة بين مكوّنات البنية .

يعدّ هذا المثال نموذجا حوسبيّا ناقلا لقدرة اللّغة الدّاخلية على رفع اللّبس وتأويل المعنى. تشتمل البنية على قرائن لغويّة قادرة على رفع اللّبس تحددها العلاقات التركيبيّة بين العناصر التي تمّ انتقاؤها ونظمها، والرّوابط اللّغوية والتركيبيّة الجامعة بينها. تفسّر هذه القرائن نظاميّة اللّغة الدّاخليّة وانتظام البنية المنجزة.

انتبه النّحاة القدامى، كذلك، إلى ظاهرة اللّبس البنيوي في المستوى المركّبي. ودراستهم لمواطنها وصورها دليل على اعتقاد ضمني بانتفاء أيّ مبرّر لوجودها في أيّ بنية نحويّة، لذلك حرصوا على تفسيرها وتعليلها. ومن أمثلة ذلك دراستهم لظاهرة الحذف، والضمير العائد، واشتباه الوظائف النحويّة وغير ذلك من المباحث.

نخصّ بالتحليل البنية (١٣):

(١٣) ضرب يحيى بشرى

لم يعدّوا غياب علامة الإعراب في بعض مكوّنات البنية النحويّة (البنى المكوّنة بأسماء مقصورة مثلا) مظهرا مُلبِسا، بل قدّموا معيار الرّتبة بديلا لمعيار علامة الإعراب. وفي هذا المعنى يقول ابن جنّي في "باب القول في الإعراب" في كتاب "الخصائص":

"**فإن قلت: فقد تقول: ضرب يحيى بُشرى، فلا تجد هناك إعرابا فاصلا، وكذلك نحوه، قيل: إذا اتّفق ما هذه سبيله، ممّا يخفى في اللّفظ حاله، أُلزِم الكلامُ من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب**" (ابن جنّي،١٩٨٦، ٣٦/١).

وأتبع ذلك بضبط معايير التقديم والتأخير في البنية النحويّة وهي المعنى، والمحل الإعرابي، والمطابقة، والمقام، والاتباع (نفسه،٣٦/١).

٢-الحوسبة في اللّسان العربي

نتّخذ المنوال الأدنوي منطلقا لشرح العلاقات الجامعة بين العناصر المعجميّة في البنية الواحدة واختبار المقاييس التي تفسّر الجمل الممكنة وتحويلاتها المتشابكة. تمثّل هذه المعرفة الناقلة لجوهر عمليّة البناء الدّاخلي للبنية اللغويّة نحو اللّغة التّصوريّة الذي تسيّره مبادئ كليّة ومقاييس محدّدة لخصائص الألسنة البشريّة.

تتشكّل البنية النّحويّة في منوال الاشتقاق الطوري (Derivation by Phase) عبر سلسلة من العمليّات المجرّدة المترابطة التي تتفاعل في ذهن المتكلّم للتعبير عن أفكاره ومقاصده هي التّعداد والانتقاء والنّظم والفحص والنّقل أو التجاذب والتّهجيّة. يتمّ اشتقاقها في طورين تركيبين هما المركّب المصدريّ (Complementizer) والمركّب الفعليّ الضّامر (Light Verb) (هورشتاين، ٢٠٠٥، ص ص ٣٤٥- ٣٥١). ويفترض تمثيلها أن يعلُوَ المركّب المصدري المركّب

الفعلي الضّامر، ويعلُوَ المركّب الفعلي الضّامر الرّأس المعجميّ. ويخصّص الزّمان هذه المقولات بحكم علاقته بها وحضوره في مختلف الأطوار.

نمثّل لذلك بشعار من شعارات "الثورة" في تونس الممثّلة في (١٤) و(١٥) و(١٦):

(١٤) الشعب يريد أن يُسْقِطَ النّظام.

(١٥) الشعب يريد أن يَجْعَلَ النّظام يَسْقُط.

(١٦) الشعب يريد إسْقَاطَ النّظام.

يتمّ في (١٤) تعداد العناصر المعجميّة (أراد –أسقط –الشّعب –النّظام)، وبفضل عمليّة النّظم تفحص السّمات المقوليّة الفعليّة والاسميّة، وتفحص السّمات التصريفيّة لاحتياج الفعل في علاقته بالاسم إلى مقولة المطابقة. كما تفحص السّمات التركيبيّة لتعيين وضع العناصر المعجميّة التركيبيّ.

يمرّ اشتقاق البنية (١٤) عبر أربعة أطوار[٧]:

(١٧) **الطور الأوّل** : يتمّ في الطّور الأوّل نظم العناصر المكوّنة للمركب الفعليّ "أسقط" و "النّظام"، وهو يوافق السلسلة المعجميّة الفرعيّة الأولى التي تدخل التّعداد. تقترن في هذا الطور سمات المطابقة بالاسم، في حين تكون خفيّة مع الفعل، ويتمّ إثر ذلك تهجية الزّمان فتتشكّل البنية (١٨):

(١٨) [يُسقِط [النّظام]].

(١٩) **الطور الثاني:** يقع في الطور الثاني نظم عناصر السلسلة المعجميّة الثانية "الشعب" و"يسقط النّظام"، ويضاف المركب المصدريّ إلى المكوّنات المنظومة، ثمّ تتمّ تهجية المركّب الزمانيّ. فتتشكّل البنية (٢٠):

(٢٠)[الشعب [أن[يُسقط النّظام]]]

(٢١) **الطور الثالث:** تضاف في هذا الطور مرحلة المركب الفعلي الضامر إلى مرحلة المركب المصدري، وينتقي الفعل الضّامر سماته عبر التّطابق مع المركب المصدري. وباجتماعهما تتشكّل البنية (٢٢):

(٢٢)[الشعب [يريد[أن [يسقط [النّظام]]]]].

(٢٣) **الطور الرابع:** تتكوّن البنية في الطور الرّابع من المركّب المصدري (م.مص/CP) والمركب الفعلي الضامر (م.فـ /vP) والمركب الفعلي المعجمي (م.ف/VP). يقع إدخال المركب الزّماني (م.ز/TP) إلى كامل الشّجرة، فينتقي سماته وينتقي المخصّص سماته. وتنتهي بذلك عملية الاشتقاق. وتتشكل البنية (٢٤):

(٢٤) [م مصمص[م زالشعب[م فـزفـ يريد [م مصمص أن [م ف يسقط [ز النظام]]]]]].

تبيّن الأطوار الأربعة في هذه البنية للدّارس أنّ التصميم الأمثل للبنية يتمّ طورا بعد طور. ونمثّل لعمليّة الاشتقاق الدّورية (Cyclic) في البنية (٢٤) بالشكل(٢٥):

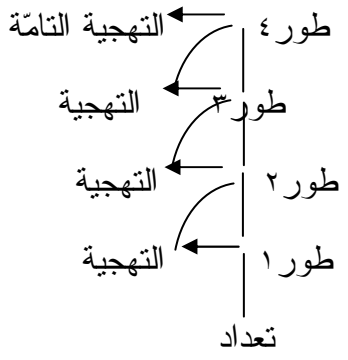

تقتضي خصوصيّة اللّسان العربي، لتجنب اللّبس الدّلالي، أن نبيّن أنّ" أسقط" المزيد يعني أوقع وأنزل (نفسه ، ص٤٣٥)، وتختزل صيغته معنى الجعل فيفيد "جعل يُسقط".

وتقتضي خصوصيّة اللّسان كذلك، لتجنب اللّبس التركيبي، أن نميّز بين مقولة الظهور ومقولة الضمور لكونها ظاهرة نظاميّة نحويّة كليّة تتجاوز اللّسان العربي لتتعلّق بمختلف الألسنة البشريّة.

يقتضي هذا المقياس في التصنيف أن نضبط خصائصه فنبيّن أنّ مقولة الظهور تشمل الأفعال الظاهرة اللاّزمة والمتعدية التّامة والنّاقصة (إذا كانت البنية بسيطة). أمّا مقولة الضمور فتشمل الأفعال المساعدة (Auxiliaries) أو الناقصة والأفعال التي تقبل النقل فتفيد الجعليّة.

إن إمكان اقتران البنية النّحويّة بفعل ظاهر أو فعل ضامر يفيد وجود علاقة وثيقة بين الخصائص المعجميّة المستفادة من الفعل الظّاهر والخصائص الوظيفيّة المستفادة من الفعل الضّامر. والجامع بينها تعالق أساسه التّشارط بين المقولات المعجميّة والمقولات الوظيفيّة.

يتكوّن المركّب الفعلي "يريد أن يُسقِط" في (١٤) من " أراد" و"أسقط". يفيد "أسقط" "جَعَل يُسقِط"، ويستفاد من ذلك بنية تتشكّل من ثلاثة أفعال هي (أَرَاد أن يَجْعَلَ يَسْقُط) الممثّلة في (١٥). "أراد" فعل ضامر يستفاد من دلالته المعجميّة الطلب والجعل فــ" رَادَ الشيءَ " تعني "طَلَبَه" (المعجم الوسيط، ٢٠٠٤، ص٣٨١) ، و"رَادَت الدّابَةُ "تعني "جَعَلَهَا تَرود أي تَجُول" (نفسه، ٢٠٠٤، ص٣٨١). و"جَعَل" فعل ضامر ثان مستمد من دلالة البنية " أفعل" على الجعليّة في "أَسْقَط".

تفيد البنية "يريد أن يُسقِط" تأكيد الطلب "اسقط" (Dégage) بتكرار عنصرين معجميين يفيدان الجعل في (١٥)، الأوّل هو "أَرَادَ" والثاني مستمد من صيغة

"جَعَلَ يَفْعَلُ". وبهذه الكيفيّة يمكن اعتبار "أَرَادَ" فعلا ضامرا مثل "جَعَلَ"، واعتبار "أسقط" فعلا تامّا [٨].

تقتضي خصوصيّة اللّسان كذلك أن نحدّد موقع المركب المصدري في البنية ونحلّل علاقة النّظم الداخلي بين المترشّح (Probe) والهدف (Goal).

إنّ علاقة المترشّح بالهدف علاقة جمعيّة بين المصدري وصلته تقوم على التّشارط البنيويّ. يشمل المركب المصدريّ البنية المركّبة من الموصول الحرفيّ وصلته، وتعبّر مقولة المصدريّ الممثّلة في [أن] في البنية (١٤) عن درجات في الإثبات تستمدها من دلالاتها. وتكمن حاجتها لصلاتها في كونها تتمّ بها اسما [٩] (ن: سيبويه ،١٩٩٠، ٣ / ١١٩-١٢٠). هذا المعنى مستمدّ من دلالة الحرف على معنى في غيره في النّظرية النّحويّة العربيّة. وللاستدلال على اسميته يمكن تعويضه بمصدر[١٠]، وبمقتضى ذلك سميت الحروف الموصولة حروفا مصدريّة، وفي هذا المعنى يقول سيبويه:

"**أَنْ مع الفعل الذي يكون صلة بمنزلة المصدر(،،،) ألا ترى أنّك تقول : أنت الرجل أن تُنازِلَ أو [أن] تُخاصمَ، كأنّك قلت نِزالاً وخصومةً ، وأنت تريد المصدر الذي في قوله فَعَلَ ذاك مخافةَ ذاك.ألا ترى أنّك تقول: سكتّ عنه أن أجترّ مودته، كما تقول: اجترار مودّته**" (سيبويه، ١/ ٣٩٠).

يتبيّن لنا من هذا الشاهد أنّ اقتران الحرف المصدري "أن" بصلته " يُسْقِط" في (١٤) يمكن أن يعوّض بالمصدر "إسقاط" في (١٦).

(١٤) الشَّعْبُ يُريدُ أن يُسْقِطَ النّظامَ.

(١٦) الشَّعْبُ يُريدُ إسْقَاطَ النِّظَامِ.

لا تختلف دلالة البنية(١٦) عن البنية (١٤)، ويدرك هذا التّوافق الدّلالي من تشكّل البنية ذاتها. فالمصدر يدلّ لفظه على الفعل وعلاقته بالمضاف إليه تؤوّل بالمركب المصدريّ، وفي هذا المعنى يقول المبرّد في "المقتضب":

"**إلا أنّ معناها (المصادر) إذا وقعت على فعل مستقبل أنّها تنصبه، وذلك الفعل لما لم يقع ولا يكون للحال وذلك قولك: أن تأتيني خير لك، ويسرّني أن تقول يا فتى، وإن وقعت على فعل ماض كان مصدرا لما مضى، تقول: سرّني أن قمت**" (المبرّد، ٣/ ٨).

يجمع بين السلسلتين المعجميين " يُسقِط النّظام" و" إسقاط النّظام " تشارط تركيبي مستمد من دلالة الإضافة المعنويّة في "إسقاط النّظام".

إن بنية الإضافة (مصدر– مضاف إليه) تشارط بنية ثانية هي (أن + فعل)، لأنّ المصدر في هذه السلسلة المعجميّة مشتق يجري مجرى الفعل، لذلك ماثلت بنية الإضافة الوارد رأسها مصدرا بنية ثانية هي بنية المصدري (المركب الموصولي الحرفيّ: أن + صلته).

يختار المصدري في هذه السلسلة المعجميّة رتبة العناصر المكوّنة للبنية الإسنادية الحمليّة التي ينتقيها فضلة له وهي: **ف فا** (يسقط النّظام)؛ لأنّ المجاورة تفحص إعراب الرّفع وسمة التطابق(الفهري ، ٢٠١٠، ص ١٥٢–١٥٣).

بيّنا، إذن، أنّ اللّسان العربي يتوفر على آليات حوسبيّة ، ترفع اللّبس، قادرة على انتقاء المقولات وفحص سماتها وتأويل بنيتها التركيبيّة .

الحوسبة صياغة صوريّة للأنظمة اللّسانيّة تتشكّل من مجموعة من الرّموز الشكليّة الضابطة لخصائص النّظام. تتحدّد بفضلها العلاقات الدّلاليّة الممكنة الجامعة بينها، وتوفّر إمكانات تّأويل الظّاهرة اللّسانيّة. توجّه هذه الصياغة قيود توليف بين المقولات والسّمات مخزّنة في الذّهن تشتق منها البنى اللّغويّة على اختلافها عبر أطوار اشتقاقيّة، ولا تكتمل الحوسبة إلاّ بتهجية هذه الأطوار التي

تفرز بنية نحويّة تامّة. تساعد هذه الآليّة على شكلنة المعطيات اللّغويّة لاشتقاق نظام قادر على وصف البنى اللّسانيّة في اللّغات الطبيعيّة.

٣-أهمّ مقاييس حوسبة اللّبس

تفترض دراسة أشكال التمثيل الذّهني المجرّد للمعطيات اللّغويّة وحوسبتها تحديد مقاييس بنائها باعتبارها ممثّلة في عمليّات تركيبيّة تقبل النّظم. تشكّل، هذه المقاييس، نظاما من المعطيات يقوم على الاقتصاد ويعتمد على آلية الاشتقاق الأقل كلفة المحقّق للمقروئية (Acceptability) يُقَدَّم في شكل توجيهات متراتبة مشروطة قابلة للبناء وإعادة البناء من جديد.

وتتعلّق بمبحثين متعالقين: الأوّل هندسة البنية النحويّة المجرّدة باعتبارها ممثّلة لتصميم أمثل للّغة يختزن كلّ المحلاّت الوظيفيّة والمعجميّة، والثاني اشتقاق هذه البنية الذي يشترط الجدوى والاقتصاد.

يتعلّق بمبحث **هندسة البنية** مقياسان على الأقل:

-**المقياس١:** تتشكّل البنية المجرّدة على صورة واحدة من محلات قابلة للتعجيم (محلّ الرّابط، ّمحلّ المركب المصدري، محلّ المركب الفعلي الضامر، محلّ المركب الفعلي المعجمي). تتولّد هذه المحلات بمقتضى الدور التكراري في إسقاطات متراتبة تتواجه فيها الصورة الصوتميّة مع الصورة المنطقيّة.

-**المقياس ٢:** تتشكّل كلّ بنية من مقولات معجميّة تتحكّم فيها مقولات وظيفيّة وتوجّهها سمات نحويّة تتقاطع فيما بينها وصلا وفصلا فتؤلف فكرا تأليفيا يتواصل فيه المستوى الصوتميّ والمستوى الصرفميّ والمستوى المعجميّ والمستوى الدلاليّ والمستوى المركبيّ.

ويتعلّق بمبحث **اشتقاق البنية** مقياسان:

– **المقياس١:** الاشتقاق توليد تكراري قصديّ لمجموعة لامتناهية من البنى اللّغويّة من مجموعة متناهية من العناصر. ويمرّ عبر أطوار تشكّل مواضع تجري فيها عمليّة تركيبيّة فرعيّة تنتظم في سلاسل معجميّة فرعيّة.

– **المقياس٢:** يحتاج اشتقاق مكوّنات البنية في مختلف أطوار تشكلها إلى العمليّات التركيبيّة التاليّة:

٢–١– النّظم (Merge): يتمّ النّظم على صورة واحدة في المفردات والمركبات والسلاسل المعجميّة.والنّظم هو عمليّة جمع لمكوّنات المقولات بفضله يخضع للتراتب ويتعلّق بمستويين:

– نظم المقولات الوظيفيّة: تخضع المقولات الوظيفيّة للتراتب في العمليات التركيبيّة. ويشترط في تشكّل البنية أن تتحكّم مقولة المصدري في بقية الإسقاطات الوظيفيّة، وأن تتحكّم مقولة الزّمان في التأويل الزّماني للسلاسل المعجميّة التي تمّ نظمها.

– نظم المقولات المعجميّة: يتمّ تأليف عناصر معجميّة لامتناهية من عناصر صوتية متناهية عبر التوافق بين بنيتها الصوتميّة وبنيتها الدلاليّة وتأليف سلاسل معجميّة لامتناهية من مجموعة متناهية من العناصر المعجميّة عبر عملية توليف ثنائيّ بين المركّبات.

٢–٢–المطابقة (Agree): مقولة تفحص خصائص العنصر المعجمي وموقعه داخل البنية، وتتشكّل عبر تأليف بين سمات تتحكّم في التأليفات الواقعة بين العناصر التي تمّ نظمها في البنية. ويتمّ الفحص عبر تقييم مدى التجانس المحقّق بين العناصر المشكّلة للسلسلة المعجميّة في كل طور.

٢-٣- النّقل (Move) : عمليّة بناء العناصر المعجميّة داخل السلاسل المعجميّة (نظم داخليّ). ويتدخّل النّقل عند كلّ عمليّة نظم لسلسلة معجميّة فرعيّة وتهجيتها. ثمّ يحذف أثر العنصر المنقول لكي لا يخضع للعمليات الحوسبيّة.

٢-٤- التّهجية (Spell out) : التّهجية دوريّة (Cyclic Spell Out) إذ تتمّ في نهاية كلّ طور عبر التوافق بين الصورة الصوتميّة (PF) والصورة المنطقيّة (LF).

تساعد المقاييس التي عيّناها على اختبار مدى قدرة البنية المحوسبة على توفير الهندسة الملائمة وتعيين مختلف العلاقات الجامعة بين **المقولات** و**السمات**. تُفسّر كيفية اشتغال الجهاز اللّغوي وتفحص أشكال انتظامه باعتباره محكوما بنظام حوسبيّ.

* *

الخاتمـــــة

نجمع خلاصة هذا البحث في الملاحظات المختصرة التاليّة:

- "حوسبة اللّبس" عمليّة ذهنيّة نظاميّة قادرة على تفسير خصائص الملكة اللّغويّة، وإن أوحى التّعالق بين الحوسبة واللّبس بتضارب بين اعتبارات الحوسبة الاقتصاديّة التي تسعى إلى بلوغ البساطة القصوى واللّبس الناجم عن تعدّد إمكانات التأويل.
- تُسائل "ظاهرة اللّبس" طبيعة الجهاز اللغويّ وأنظمة اشتغاله، فيتجلّى انتظامها في المستويات اللّغويّة المختلفة الصوتميّة والصرفميّة والمعجميّة والدلاليّة والمركبيّة.
- استندنا في مقاربة "حوسبة اللّبس" إلى هندسة البنية اللّغويّة أوّلا وآخرا لبيان علاقة التّناسق بين الصورة الصوتميّة والصورة الدلاليّة.
- تختزن البنية اللغويّة – ممثّلة في كلّ ملفوظ مفردا أو مركبا – شبكة من العلاقات المتشارطة ونظاما وسميّا يخصّصها يكشف قدرة فائقة على التأليف.
- تحتكم مختلف العمليّات الحوسبيّة المجرّدة إلى مقاييس نظاميّة دقيقة تساهم في تحقيق خطاب لغويّ سليم.

الهوامش

(١) من كتب الشروح المؤلفة لتبسيط القول وتفصيل الموجز وتوضيح المجمل " شرح الكتاب" لأبي سعيد السيرافي، و"شرح المفصّل" لابــن يعــيش"، وشــرحي" الكافيــة والــشافية" للأستراباذي، و"منهج السالك لشرح ألفيّة ابن مالك" للأشموني، وغير ذلك.

(٢) الجهر صفة تلحق الحروف المجهورة (الحروف الأقوى جرسا) وهــي التــي تــرتعش الأوتار الصوتية عند النطق بها فيكون الصوت قويا مسموعا وهي الباء والمــيم والــواو والذال والظّاء والدال والنون واللّام والرّاء والضّاد والزاي والجيم والياء والغين والعــين (ن، البكوش، ١٩٨٧، ص ٤٢).

(٣) الهمس صفة تلحق الحروف المهموسة (الحروف الأقوى نطقا) وهي الحروف التــي لا ترتعش فيها الأوتار الصوتية عند النطق بها فيمرّ الهواء من الحلق همــسا وهــي بقيــة الحروف الثلاثة عشر (نفسه، ص ٤٣).

(٤) ضمّن الخليل كتاب "العين" أربعة قواعد تحكم الظاهرة اللّغوية هي قاعدة الأبنية الصرفيّة التي حصرها في أربعة أصناف من البنى هي الثنائي والثلاثي والربــاعي والخماســي ، وبفضلها يمكن التمييز بين الحروف الأصول والحروف الزوائد، وقاعدة أصــوات اللّغــة العربية التي ضبطها كميّا فعدّها تسعة وعشرين حرفا وميّز من خلال صفاتها بين ما هو عربيّ خالص وما هو محدث مبتدع، وقاعدة تقليب الأبنية وقاعدة المهمل والمستعمل.

(٥) الاشتراك الدلاليّ (Polysemy)، على خلاف الاشتراك اللّفظي، مصطلح يطلق على اللّفظ الواحد الدّال على أكثر من معنى، ويقترن بكلّ بنية (شكل واحد) حاملة لمعــان مختلفــة. وهو يختلف عن التّرادف لوروده في بنى مختلفة بأشكال مختلفة حاملة لأكثر من معنى.

(٦) أسهم مصطفى الشهابي (ت ١٩٦٨) في تطوير أساليب اللغة العربيّة فــي التعبيــر عــن المستحدث من المفاهيم والأشياء. أغنى الرصيد المصطلحي العربي بالمصطلحات العلميّة في قاموسه "معجم الألفاظ الزراعيّة ، الذي نشر في طبعة أولى بدمشق سنة ١٩٤٣، و في طبعة ثانية منقحة مزيدة بالقاهرة سنة ١٩٥٧.

(٧) استبدل شمسكي مصطلح مراحل (Stages) بمــصطلح أطــوار (Phases) ســنة ١٩٩٩، معتبرا أنّ البنية النحويّة تتشكّل عبر أطوار ضبطها من خلال منوال الاشتقاق الطوري.

(٨) يمكن أن يفيد "أراد" معنى "كاد" فيأخذ موضعه ويعمل عمله في مثل قول ابن منظور في اللسان: "وقال : بلغوا الأمر الذي كادوا (يقاربونه)، يريد طلبوا وأرادوا" (ابن منظور١٢/٢٠٠ كيد). لذلك يمكن أن نعدّه فعلا مساعدا، والأفعال المساعدة هي أفعال ضامرة.

(٩) الحروف الموصولة في النظريّة النحويّة العربيّة تكوّن مع صلاتها أسماء (ن: سيبويه ، ١٩٩٠، ٣ / ١١٩-١٢٠).

(١٠) مثّل سيبويه لهذه العلاقة بـ (١) التي تفيد(٢):

(١) لا يلبث أن يأتيك

(٢) لا يلبث عن إتيانك (نفسه، ١٥٥/٣)

يتبّن لنا من هذا المثال أن اقتران الحرف المصدري "أن" بصلته "يأتيك " يمكن أن يعوّض بالمصدر "إتيانك ".

* *

مراجع البحث

١- المراجع العربية

- أعمال مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، مناهج ترقية اللّغة تنظيــرا ومــصطلحا ومعجما، الحمزاوي ، محمــد رشــاد، دار الغــرب الإســلامي، بيــروت، ١٩٨٨(ص ٦٣٧).
- تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، محمــد مرتــضى، المطبعــة الخيريّة، القاهرة (١٠ أجزاء).
- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، البكوش، الطيّب، نــشر وتوزيع مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس، ١٩٨٧(ص ٢٠٣).
- الخصائص، ابن جنّي ، أبو الفتح عثمان، تحقيق: محمد علي النّجار، الهيئــة المصرية العامة للكتاب، ط ٣، ١٩٨٧ (٣ أجزاء).
- خصائص الرّأس الفعلي وظواهر من انتظام المعجم، اللحياني ، سرور، كلية الآداب واالفنون والإنسانيات بمنوبة، ٢٠١٠(ص ٤٠٠).
- دليل المستعمل في النّحو، قاموس المصطلحات اللّسانيّة الأدنويّة، إنجليزي- فرنسي- عربي، وعربي- إنجليزي- فرنسي، اللحياني ، سرور، منشورات كليّة الآداب والفنون والإنسانيات ومخبر نحو الخطــاب وبلاغــة التــداول، تونس، ٢٠١٧، ص ٣٨٩.
- الرّأسية العامليّة في اللسان العربي، مقاربة نحويّة لأشــكال تمثيــل البنــى اللّسانيّة، اللحياني، سرور، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، ٢٠١٣ (ص ٢٤٠) .

- شرح الشافيّة، الأستراباذي ، رضي الدّين ، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ١٩٧٥ (٤ أجزاء).

- شرح الكافية، الأستراباذي ، رضي الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان،١٩٩٥ (جزآن).

- شرح المفصّل، ابن يعيش، موفق الدين، عالم الكتب، بيروت،(١٠ أجزاء).

- القاموس المحيط، الفيروزآبادي، مجد الدّين، ط٣، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ١٩٩٣(ص ١٨٧٢).

- قضايا اللغة العربيّة في اللسانيات الوطيفيّة، البنية التحتيّة أو التمثيل الدلالي التداولي، المتوكل ، أحمد، دار الأمان، الرباط، ١٩٩٥(ص ٢٣٥).

- الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان ، تحقيق: عبد السلام هارون ، دار سحنون للنشر والتوزيع بتونس ، ١٩٩٠، (٥ أجزاء) .

- كتاب التعريفات، الجرجاني ، الشريف ، الدار التونسية للنشر، ١٩٧١ (ص ١٤٦).

- كتاب العين، الفراهيدي ، الخليل بن أحمد، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٩٨٨ (٨ أجزاء).

- كشّاف اصطلاحات الفنون، التهانوي، محمد علي، دار قهرمان للنّشر والتوزيع، استانبول، ١٨٨٤ (جزآن).

- لسان العرب، ابن منظور، محمد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٨ (١٨مج).

- مجموعة القرارات العلميّة لمجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميريّة، أحمد، محمد خلف الله، وأمين ، محمد شوقي ، القــاهرة، ١٩٦٣ (ص ٢٠١).

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، جلال الدّين، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، ط٢، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة (د.ت)، (جزآن).

- مسائل في المعجم، بن مــراد إبــراهيم ، دار الغــرب الإســلامي، ١٩٩٧ (ص ٢٧٤).

- معجم الألفاظ الزراعيّة، الشهابي ، مصطفى، ط٣، مكتبة لبنــان، بيــروت، ١٩٨٢(ص٦٩٤ وص٩٨).

- معجم الفروق اللغويّة، الأزهري، أبو هــلال، دار العلــم والثقافــة للنــشر والتوزيع، القاهرة – مصر(ص ٢٢٧).

- المعجم الوسيط، مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، مكتبة الشروق الدوليّــة ، ط٤ (٢٠٠٤).

- مفاتيح العلوم، الخوارزمي، أبو عبد الله، طبع عثمان خليل، مــصر، ١٩٣٠ (ص ١٦١).

- المقتضب، المبرّد، أبو العباس ، تحقيق: حــسن محمــد وإميــل يعقــوب ، منشورات دار الكتاب العلمية، بيروت، (٥ أجزاء) .

٢- المراجع الأعجمية

- Chomsky (N):- The Minimalist Program,Cambridge, Mit press , ١٩٩٥

- Derivation by phase in M.kenstowicz(ed.),ken Hale: A life in language Cambridge ,MIT Press,٢٠٠١,pp١-٥٢.

-On phases, Massachusetts Institute of technology, Cambridge,٢٠٠٥b.

- Hornstein (N) and alters : Understanding Minimalism ,Cambridge University Press,٢٠٠٦ (٤٠٥p).

- Martinet (A): Eléments de linguistique générale, Armand colin,١٩٦٠ (٢٢٤p).

- Pollock (G-Y): Langages et cognition, Introduction au programme minimaliste de la grammaire générative, Presses Universitaires de France,١٩٩٧ (٢٤١p).

- Pustejovsky (J) : The Generative Lexicon, Massachusetts Institute of Technology, MIT Press, ١٩٩٨ (٢٨٨ p).

- Rosier (I) et autres: L'Ambiguïté, Cinq études historiques , Presses Universitaires de Lille,١٩٨٨ (١٨٣p).

- Tesnière (L) : Eléments de syntaxe structurale , ed. Klincksiek , Paris , ١٩٨٨ (٦٧٤p).

* * *